

تعتبر المؤسسات المتوسطة والصغيرة من أهم مقومات الاقتصاد الوطني لكل دولة، وعلى الرغم من صغر حجمها فهي ال تعد بل تعد حقيقة يقتضيها كل تطور إقتصادي أنها تتعايق مع الوحدات والمؤسسات الكبرى المستخدمة للتكنولوجيا المتقدمة ورأس المال المرتفع، (1) لوحدها وال الصغيرة والمتوسطة لوحدها . استحداث مثل هذا الشكل من الشركات يعتبر خطوة وعنصراً أساسياً في تسهيل م ازولة الأعمال لمواطني الدولة من رواد وبمثابة دفعة لرفع عدد الشركات المواطنة لتساهم في الاقتصاد الوطني، ويعد نقلة نوعية في التشريعات على مستوى المنطقة. طبيعياً. ويعتبر اعتراف الدول بتأسيس شركة الشخص الواحد بصورة مباشرة أو استمرار الشركة رغم اجتماع كل حصصها في يد شريك واحد يعد انقالبا على الأسس التقليدية لمبادئ قانون الشركات إل أن هذا فانقلاب لم يأتي من العدم، للشركات حيث كانت النظرية التقليدية للشركات الموروثة عن القانون الروماني تقود على الفكرة العقدية، التي تقتضي تكوين الشركة (2) بين شريكين على الأقل عن طريق التعاقد، تهدف إلى تسهيل آلية مزاولة الأعمال أمام المواطنين واعطائهم فرصة لرفع قدراتهم التجارية وصقل مهاراتهم الاستثمارية وتبني دي تلقائياً الأفكار وترجمتها إلى فرص تجارية، وهذا سيؤ إلى زيادة مستوى التطور في القطاعات الحيوية، (3) المستثمرين ورجال الأعمال المحليين على مختلف الصعد